الأمم المتحدة

TD

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1/Add.3
18 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس..... ٢

البيانات الافتتاحية..... ٢

ثانياً – موجز الرئيس

البيانات الافتتاحية[1]

١- شدد عدد كبير من المندوبين على أهمية تعزيز التعاون، ولا سيما بالنسبة للأعضاء الأشد ضعفاً في المجتمع الدولي. فقد أوجدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية محنة كبرى في المجتمع الدولي، وبخاصة في البلدان النامية، إذ تعاني هذه البلدان من انخفاض الطلب على سلعها وخدماتها، كما تعاني من تراجع التدفقات المالية إليها (بما في ذلك الاستثمارات والتحويلات الأجنبية). فالأزمة العالمية إنما تتطلب حلاً عالمياً.

٢- وكان هناك شعور مفاده أن الصعوبات العالمية تتطلب سلسلة من التدابير الخاصة بالسياسة العامة تُتخذ على المستوى الوطني، من قبيل تنفيذ مجموعات تدابير الحفز وتعزيز النظام المالي الداخلي ومقاومة الإغراءات الحمائية. أما على الصعيد العالمي، فهناك حاجة إلى وضع اللوائح الخاصة بالهيكل المالي الدولي وإلى إصلاحه. وفي هذا السياق، شدّد بعض المندوبين على أن على النظام الجديد أن يتكفل بإسماع صوت البلدان الناشئة والنامية وبزيادة تمثيلها.

٣- ووافق كثير من المندوبين على الرأي القائل بأن من شأن الإنهاء الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية أن يفيد الجميع، إذ إنه سيحترم البُعد الإنمائي. وتوقع بعض المندوبين زيادةً في دور الأونكتاد، إذ إن من المنتظر تكثيف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خلال السنة القادمة. وكان هناك اتفاق عام على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يشكل خياراً هاماً في السياسة العامة يمكن للبلدان النامية أن تستخدمه في تفعيل إمكانياتها لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، سلَّم مندوبو بعض البلدان المانحة بأن المعونة المقدمة لبرنامج التجارة باقية على أهميتها بالنسبة للبلدان النامية من حيث مضاعفة فرص دخول الأسواق نتيجة للإنهاء الناجح لجولة الدوحة.

٤- وأعاد كثير من مندوبي البلدان المانحة تأكيدهم على التزام بلادهم ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبتنفيذ التزاماتها الحالية. وذكر بعض المندوبين أن التنمية، كمسألة مبدأ، ينبغي أن تتصف بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، وأن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تسترشد بهذا المبدأ للوصول إلى اتفاق جديد عن تغير المناخ في كوبنهاغن في موعد لاحق من هذا العام.

٥- وأعرب بعض مندوبي البلدان النامية عن اعتقادهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما تبدّى، مثلاً، في الشراكة الآسيوية – الأفريقية الجديدة، ينبغي أن يستكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا أن يحل محلّه. كما شددوا على أهمية ترجمة الأفكار والاقتراحات إلى أعمال تُعالج الاحتياجات والشواغل الخاصة لدى مختلف مجموعات البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية. وكشف عدة مندوبين عن خيبة الأمل لعدم توفر الموارد، مما يعيق أنشطة الأونكتاد الخاصة بمساعدة الشعب الفلسطيني.

---

(١) تَرِد الصيَغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجةً في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بصورة PDF بالشكل واللغة اللذين ترد بهما (www.unctad.org/tdb56/statements). وترد أيضاً الملفات الصوتية (باللغة الأصلية/بالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات المُدلى بها وذلك على الموقع (www.unctad.org/tdb56/audio).

٦- وأشير إلى أن تحقيق التوازن بين الأركان الوظيفية الثلاثة وتحقيق التآزر بينها يمثل تحدياً صعباً. وقال بعض المندوبين إن الاتجاه السائد يقوم على التشديد على التعاون التقني على حساب بناء توافق الآراء وعلى حساب البحث والتحليل. وأعرب مندوبون آخرون عن القلق إزاء الانخفاض الذي شهدته المساهمات المالية الإجمالية في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني. وأشار أحد المندوبين إلى الركن المتمثل في أنشطة البحث والتحليل، فأكد أن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون "إنمائية المنحى" وأن تكون "في الطليعة". واقترح مندوب آخر أن على الأونكتاد أن يقيِّم فعالية مختلف أنشطة التعاون التقني وأن يكثف من جهوده في الأنشطة المشهود لها بالفعالية.

٧- وفيما يتعلق بأنشطة البحث والتحليل، رحب بعض المندوبين بالجهود الرامية إلى معالجة القضايا الجديدة والناشئة، من قبيل الهجرة وتغير المناخ والأزمة الغذائية؛ على أن آخرين شككوا في سلامة بعض النتائج التحليلية، وخصوصاً تلك المتعلقة بتغير المناخ والواردة في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩*. ونبّه أحد المندوبين إلى أن على الأونكتاد أن يتفادى تكرار العمل الجاري في هيئات أخرى، وخصوصاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي تُعتبر المحفل المعترف به دولياً فيما يتعلق بالتفاوض على مسائل تغير المناخ وبوضع جدول أعمال السياسات في ذلك المجال.

- - - - -